إدريس السغروشني
كلية الآداب، الرباط

الصيغ والمعنى

ما سأثيره يرتبط أساسا بفكرة أو بسؤال، هو هل المعنى يوجد في الصيغة أو يوجد في الجذر؟ وما الذي يمكن أن نهتدي به لكي نفصل أو نجيب عن هذا السؤال؟ فالعرض الذي سأقوم به يمكن أن يقسم إلى مراحل: المرحلة الأولى سأتعرض للوضع القائم في اللغة العربية، والمرحلة الثانية سأثير مشاكل المعاجم العربية، والمرحلة الثانية سأحاول أن أشير إلى هذا المشكل الذي يتطلب دراسة معمقة أكثر، وهو أين يوجد المعنى؟

فمنذ بداية تحليل، اللغة العربية، ارتأى النحاة أن يفصلوا أو أن يقسموا الكلمة إلى جذر وإلى صيغة، وربطوا المعنى المعجمي بالجذر وحمّلوا الصيغة معاني فيها ما يمكن أن نعتبره معجميا وفيها ما يمكن أن نعتبره يرتبط بالنحو أساسا. فهناك إذن صُرفة ساكنة تعبر عن مفهوم غير محدد، يمكن أن يكون مجالا تتعدد فيه حيثيات بكلمات لها صيغ معينة، ثم هناك صيغ، هذه الصيغ منهم من اعتبر أنها فقط لها دور حركي لأن هناك من القدامى من قال: "إن البناء هو الساكن والحركات زوائد". إذن إذا انطلقنا من هذه القولة، يمكن أن نقول إن الحركات لها وظيفة واحدة هي أن تحرك السواكن أي لها دور تلفظي فقط ولا علاقة لها بالمعنى، فعندما تعرضوا إلى تحديد الصيغة أو البناء أو الوزن ربطوا الزوائد بالصيغة أي تحدثوا عن الصيغ ومثلوا لها بالفاء والعين واللام بالنسبة للمواقع الفارغة في الصيغة، وربطوا بها الزوائد بطبيعتها بدون تغيير بحيث تحدثوا عن

استفعل وتفاعل وانفعل...الخ بحيث ربطوا الزوائد كما فعلوا بها ما فعلوا بالسواكن المعجمية التي تركوا لها فقط فراغات ملؤوها بالفاء والعين واللام.

وكان بالإمكان أن يتركوها فارغة أو أن يشيروا إليها بأشياء أخرى، وهذا لا يهم، المشكل هو أنهم ربطوا الزوائد بالصيغات، مع أن هذه الزوائد عندما ننظر إليها هي زوائد لجذور وليست لصيغ. هي زوائد تلوّن أو تعطي اتجاها دلاليا معينا لجذر من الجذور. فقد ربطوها بالصيغ، ثم بدأوا يعددون الصيغ بكيفية سطحية، أي أن كل كلمة زيدَ فيها حرف أو تغيرت فيها حركة سيقولون عنها إنها صيغة جديدة، ولهذا ارتفع عدد الصيغ عندهم إلى أن وصل إلى ألف ومائتين وعشرة عند البعض، مع أن ما نلاحظه هو أن اللغة العربية لغة نموذجية بالنسبة لتكوينها. فهي تنطلق من تصور بسيط وهو أن الصيغ الأساسية فيها، أي ما يسمى بالقواعد، ناتجة عن عملية صرافية، وهو ما أسميه بانشطار الفتحة، فهي ناتجة عن الفتحة وهي الحركة الطبيعية الأولى بالنسبة للمتكلم، أو الناطق الإنساني عندما يولد الطفل أو لما يتلفظ به هو يمكن أن نمثّل له من مقطع يتركب من همزة، وهو صوت محايد، ويتركب من فتحة، وهي صوت محايد أيضا، ثم بعد ذلك ستتطور هذه الأشياء، ويدخل الإنسان إلى ما يسمى بلغة من اللغات. إذن فاللغة العربية تقوم على رتل من المقاطع البسيطة التي تتركب من ساكن فحركة. وهذا الرتل يخضع لقواعد منها القواعد التأليفية بالنسبة للحركات وكذلك بالنسبة للجذور، وهذه القواعد التأليفية تخضع لمبدأين: مبدأ اللاتماثل واللاتجانس، ثم الرتل يخضع إلى انشطار: فكل فتحة فيه ستنشطر إلى ضمة وكسرة. ويقوم النموذج الأساسي بالنسبة للغة انطلاقا من *فعَل*، *ففَعَل* تعطينا معينات محددة هي أنها تعطي *فعُل وفعِل وفعّل* وذلك

بتطبيق قاعدة الحركة العالية، ثم تعطينا *فعل وفعل*. ثم فِعَل وفُعَل تعطينا فُعُل وفُعّل وفُعِل، وتعطينا أيضا *فِعَل وفِعِّل وفُعّل*. ويكون النموذج الأساسي بالنسبة للغة العربية هو هذا وليس فيه أي شيء آخر، بحيث الكلام العربي يمكن أن نلخصه في هذا النموذج بتوسيع القواعد وزيادات طفيفة معينة، ومن أوصاف اللغة العربية هي أن الزيادات فيها محدودة العدد، فمثلا الصيغ التي يزاد فيها خارجيا هي الصيغ التي عينها ساكنة فمثل *فعْل* أو *فِعْل* أو *فُعْل* يمكن أن نجد فيها: *فعْلة وفعْلاء وفعْلى* بالنسبة *لفعْل* بالطبع، *وفعْلاء*، بالنسبة لفِعْل سنجد نفس الشيء، سنجد *فِعْلة وفِعْلى وفِعْلان وفِعْلاء*، وكذلك بالنسبة لفُعْل وهكذا، ثم هذه الصيغ ستوسع داخليا بزيادة واو وتطبيق قواعد صواتية فمثلا فعَل يمكن أن تصبح فاعَل ويمكن أن تصبح فعال، ويمكن أن تصبح فعَلة ويمكن أن تصبح فعَلاء ويمكن أن تزاد في كل صيغة من الصيغ الأساسية نفس العلة وتطبق عليها نفس القواعد الصواتية، وتعطينا النسق العربي بأتمه بكيفية لا تحتاج إلى رواية بل تحتاج إلى تطبيق قواعد، وتصبح بذلك اللغة العربية من اللغات التي يمكن أن تصنع عوضا من أن تكون معتمدة على السماع. فهذا جعل المعاجم تقصد لا لكي تُستفتى ولكن لكي تفحص ويعرف ما فيها من صالح أو طالح. فمثلا عندما ننظر إلى المعاجم نجد أنها تقدم لنا مجموعة من الكلمات بالنسبة لكل فعل تسميها مصادر، أتكلم عن الثلاثي خاصة وكلامي سوف لا يتناول إلا الثلاثي ولا يزيد، لأن الثلاثي هو أساس اللغة والرباعي هو هامشي بالنسبة للغة. فاللغة العربية تقوم على الثلاثي ومشتقات الثلاثي أما ما بقي من قوالب حركية قليلة الجدوى فيها والرصيد الذي يحمل كل منا من هذه القوالب غير الثلاثية هو هزيل وهي في الاستعمال أيضا هزيلة ما عدا بعض التوسيعات أو الاستعمالات التي بدأ الرباعي بها يحيا فيها يتعلق بإدخال بعض الكلمات

المفترضة، أو تكوين بعض الكلمات العلمية الحديثة، ولكن بغض النظر عن هذا، نجد أن القاعدة في اللغة العربية هي الثلاثي ومشتقات الثلاثي. عندما نبحث في المعاجم نجد مثلا من الأمثلة "قال" تأخذ كمصادر *قَوْلا وقَالا وقيلا وقَوْلة ومَقَالا ومَقَالة*". نلاحظ أولا أن هناك ترتيبا كان على صاحب المعجم أن يبدأ أولا *بقول وقولة* ثم أن يأتي بقالة *ومَقال ومَقالة* وأن ينتهي *بقيل*، وهذا الترتيب طبعا لا يوجد في المعاجم، لأن أصحاب المعاجم لم يكن لهم الإمكان للقيام بهذا الترتيب لعدم معرفتهم بالروابط البنائية التي تربط الصيغ والتي أصبحت واضحة بنظرية انشطار الفتحة. فمثلا عندما ننظر إلى *قال* نجد أولا أنه يصفف لنا هذه المصادر ثم في المدخل يبدأ يتحدث لنا عن المداليل التي أتت بها *قال* فيقول: *قال* بمعنى تلفظ قال بكذا: حكوا اعتقد، قال به: أحبه وأختصه بنفسه، قال له خاطبه، قال عنه روى، قال عليه: افترى، قال برأسه: أشار وبيده أهوى بها وأقاد، قال برجليه: مشى، قال فيه وعنه: اجتهد، قال زيدا منطلقا: ظن، قال فأكل، وقال فضرب تهيأ للفعل.. الخ، ولكن عندما يصفف لنا هذه المداليل، هل كل هذه المصادر التي صففها أولا مناسبة لكل هذه المداليل أم البعض فيها مناسب والبعض لا.

عندما ننظر إلى كلمة أخرى *عاد* يبدأ هكذا عاده بالمعروف *عَوْدا*، إذ يشير إلى المصدر المناسب، صنعه معه أو صيره عاده *وعادَ عوْدا* و *عَوْدة ومَعادا* لكذا وإلى كذا: صار إليه، وعاد عودا الشيء: باشره ثانيا.

وفي "عاد" من أخوات *كان* لا يشير إلى مصدر، *وعاد عودا وعيادا وعيادة وعَوادة* المريض: زاره، ويذكر في عَوَدَ مُعاوَدة وعِواداً الرجل: رجع إلى الأمر الأول، ولكنه في عايَدَه: هنأه بقدوم العيد لا يشير إلى المصدر، فهذه الفراغات التي لا توجد في المعاجم، والمعجم هو الوسيلة التعليمية بالنسبة للذي يريد أن يكسب معرفة من المعارف، فكيف يمكن لهذا القاصد الذي يبحث عن المعرفة أن يتنبأ بأشياء لا يفصل فيها المعجم؟ فهذه الفوضى نجدها في المصادر ونجدها في جموع التكسير ونجدها في الصفات المشبهة، وكل هذه القبائل لا تخضع لقياس وتعتمد السماع، وفي إطار تصدري آخر نقول إن هذه الفوضى يمكن أن يحسم فيها. وعندما نعرض هذه الحال على نظرية انشطار الفتحة، نجد أن ما كان يقدم بمائة مصدر أو بعدد من الصيغ الجمعية هي راجعة إلى قاعدة لا تزيد على عشر صور. ثم يطرح السؤال، عندما يتحدثون في المعاجم عن جموع التكسير مثلا يأتون بكلمة مثل *قِرْد*" *قرود* جموعها تأتي على *أقراد وأقرُد وقُرود وقِرَد وقِرَدَة وقِرَد*، ما الذي يجمع بين هذه الكلمات؟ هل هي فقط وضعت لغرض عروضي، أم لغرض معجمي أي تحمل دلالة معينة؟ ومن الذي يمكن أن يحملنا أو نعتمده ليجدد لنا ما الفرق دلاليا بين هذه الصور؟ أو أن هذه الصور لها فقط دور عروضي يمكن للشاعر أن يستعملها في بحر من بحوره؟ فإذن هذه المشاكل التي نجدها في المعاجم والتي تتناول القضايا بكيفية اعتباطية، يجعل مثلا السؤال واردا وهو لماذا بعض الكلمات تتعدد صورها الجمعية، والبعض الآخر لا تتعدد صورها؟ لماذا لا نجد بالنسبة لرجل إلا أرْجُل؟، وعندما نجد أرْجُل نجدها في صورة اعتبرت من جموع القلة، لماذا نجد بالنسبة لرجل هذه الصورة، وبالنسبة لغيره عددا من الصور. فمثلا عدد جموع عبد يصل إلى اثني عشر صورة. لماذا هذا التعدد في

جانب وعدم التعدد في جانب آخر إذا كان الأمر عروضيا كان من المنتظر أن نسحب هذه الصورة على كل كلمة من الكلمات الثلاثية بدون منازع، إذا لم يكن هذا، فإما أن نفترض أن الرواية محدودة، وأن ما وصلهم لا يشمل النسق برمته وأنهم رووا اللغة العربية في فترة معينة، ونعرف أن اللغات ككل الأنسقة تتطور. فالناس الذين يعيشون في زمن بالطبع، ولهذا نجد عندهم القولة "أن ما وصلنا من اللغة العربية قليل من كثير ضاع،" لماذا؟ لأن اللغة دائما عندما نتعلمها في فترة معينة إذا كانت هذه اللغة قد جُزِّئت في المعاجم، والمعاجم، مثلا معاجم اللغة الفرنسية، نجد معاجم في فترات معينة، ولكن هذه المعاجم التي نجدها في عصور مختلفة، هذا معجم القرون الوسطى، هذا معجم القرن السادس، هذا معجم القرن التاسع عشر....الخ فهي معاجم أيضا محدودة لأن ما يحتفظ من اللغة هو مستواها الأدبي ويحتفظ بكل اللغة، فإذن المعاجم التي وصلتنا ترجع إلى فترة معينة وهي بالطبع لا تصور لنا اللغة بكاملها. فهذا المشكل الذي يستخلص من هذه الحالة التي توجد عليها اللغة نجد له حلا في هذه النظرية أي نظرية انشطار الفتحة، فبالنسبة لنظرية انشطار الفتحة هناك قوالب حركية تبنى، وهذه القوالب الأساسية وليس في اللغة العربية ما يخرج عنها وليس في اللغة العربية المْرِيّة ما يزيد عليها، فهي إذن مُحيطة وشاملة وأنهت المشكل بالنسبة للرواية. والجذور لوحات التأليف التي وضعناها تصوغ كل جذور الثلاثي بغض النظر عما ستوظف فيه من دلالات ولكن نعرف أن الجذور كان في الإمكان أن نعثر عليها لأنها لا يمنع منها مانع، ليست لا تتعارض مع مبدأ اللاتماثل ولا تتعارض مع مبدأ اللاتجانس فهي جذور يمكن أن ترد ولكنها لا تر، لماذا؟ هذا مشكل بالطبع ما دمنا لا نعرف خلفيات اللغة

العربية، تعسر الإجابة عليه. فإذن بالنسبة للمشكل الذي أشرت إليه، وهو أين يوجد المعنى؟ الاقتراح الذي أقوم به هناك جذور معجمية تتصف بصفات معينة، والصفات المعينة أو الخصائص التي نعملها الجذور هي التي تجذبها صيغة من الصيغ، فإذا أخذت مثلا أفعال القلوب وهي أفعال باطنية، من غير المنتظر أن أجد في أفعال القلوب مثلا في فعل من أفعال القلوب مثل "حَسِبَ" أن أجد فيه *فاعل* أو *استفعل* أو غير ذلك لأن لا علاقة له بالإجراءات أو بأشياء خارجية. إذن سأجد أن ما يمكن أن أجده هي صيغة إما فعلية أو صيغة تكاثر. أي أنه يمكن أن أجد فيه أفعَل ويمكن أن أجد غيه فعَل وأكثر ما يمكن أن أجد فيه صيغة من صيغ المطاوعة ولكن لا يمكن أن أجد فيه صورا أخرى.

وإذا أخذت مثلا: "ظن" يمكن أن تلاحظوا أن ظن إذا قلت "أستظن" ما معنى ستظن؟ وإذا قلت أنظن ولو قلت هذا نلاحظ أن الدلالة التي يعملها المعجم هي التي تجلب إليه بعض الصيغ، وإذا كان الأمر، مثلا إذا وجدت أن المعجم يصفف لي *فكَر وفكّر وتَفكّر وافتكَرَ* الأمر، أعمل الخاطر فيه، فهذه الصيغ في كلمة معجمية أخرى ستأخذ معنى معين، ولكن في هذه الكلمة هي لها استعمال عبثي. هي فارغة من أي مدلول، وهذا يجعلنا نقول إن في الإمكان إذا وصفنا المحتوى الدلالي للجذور أن نتنبأ بالصيغ التي يمكن أن تلتحق بهذه الجذور، وبذلك نضع حدا لكل فوضى في المعاجم.